الواحدة بعينها غير متناهية لزم ان كان المتحرّك تحرّك ان يقطع مسافات غير متناهية في زمان متناه، هذا خلف لا يمكن. فإذن الحركة غير موجودة. فان قال الناقض ان هذا اللازم ليس بمحال من جميع الجهات بل هو محال ان فرضنا انه يقطعها في ازمنة متناهية، وليس بمحال ان فرضنا انه يقطعها في ازمنة غير متناهية لأن حال الزمان والمسافة واحد فيما يلزم من ذلك، فهذا وان كان قد ابطل القياس الذي رام ان يبطل الحركة ولكنه[١٣] لم يعرض لبيان الكذب الذي في مقدماته. واما من ناقض هذا التبكيت السوفسطائي[١٤] بأن قال ان المتحرك ليس يقطع قبل تمام المسافة مسافات كثيرة، وانما يقطع مسافة واحدة في زمان واحد، وانما كان يجب ان يقطع مسافات كثيرة لو كانت الحركة الواحدة مؤلفة من حركات كثيرة بالفعل، وكذلك المسافة من مسافات كثيرة، فقد نقض الكذب الذي في المقدمات، ولذلك قيل ان تلك مقاومة بحسب القول وهذه مقاومة بحسب الامر نفسه. وأيضًا فهذه المقاومة قد تضعف ايضًا في صناعة الجدل لأنه ليس بمشهور ان يقال ان الشيء الواحد بعينه يكون صادقًا من جهة وكاذبًا من جهة، أو معروفًا من جهة مجهولاً من جهة؛ بل المقاومة المشهورة في امثال هذه الأشياء ان يقال ان المعروف غير المجهول، لأنه لو كان زيد هو الداخل في الدار او هو المسؤول عنه للزم ان يوجد زيد داخلاً في الدار ضرورة ما دام زيد موجودًا، وكذلك ما دام مسؤولاً عنه، ويكون اخذ ما به زيد موجودًا هو دخوله في الدار أو السؤال عنه. فالمعروف اذن من زيد عند الجمهور هو زيد، اذ[١٥] كان المعروف هو الذي بالذات والمجهول هو الذي بالعرض، فإن من علم ان[١٦] هذا ابيض وجهل انه موسيقار فقد علم شيئًا وجهل شيئًا آخر.

ومن نقض التبكيت الذي الزم فيه ان يكون العدد كثيرًا وقليلاً معًا بأن سلّم الكذب الذي فيه وقال: قد يمكن ان يكون كثيرًا بالقياس الى ما تحته، قليلاً بالقياس الى ما فوقه، فقد لحقه مثل التقصير الذي قلنا، بل مناقضته التامة ان يقال له انه ليس كل عدد كثيرًا لأن الاثنين عدد وليس بكثير.

قال: ومن الناس ايضًا من رام[١٧] ان ينقض التبكيت المشهور الذي قيل فيه ان هذا اب، وهو لك، فهو اب لك وليس ابًا لك، من قبل الاشتراك الذي في

لفظة «له»، فأنها تدلّ على الملك وتدلّ على غير الملك، ومثل قول القائل: هذا عبد، وهو لك، فهو عبد لك وليس كما ظنوا، فإنه ليس يظن احد بلفظة «له» اذا قرنها بالابن او بالأب انها تدلّ[١٨] على الملك، ولذلك ليس هذا الغلط عارضًا الا من قبل انه عرض لهذا الذي هو لك انه ابن. وكذلك الحال في العبد فانه ليس يقرن به احد لفظة «لك» وهو يتوهم شيئًا غير الملك، فلذلك ليس الغلط في هذا الاّ من قبل ما بالعرض، وهو ان عرض للذي كان ابنًا لك انه عبد.

ومن هذا الجنس قولهم: كل علم خير، وبعض العلوم للاشرار، وما هو للاشرار فهو شر، فبعض العلوم اذن خير وليس بخير. فإنه قد يظن ان المغالطة جاءت في هذا من قبل الاشتراك الذي في «لام» النسبة وليس كذلك، فإنه لما اضفنا اللام الى الاشرار والى الاشتراك الذي فيها كما لو قلنا ان الانسان هو للحيوان، لم يفهم احد من هذه النسبة الا معنى واحدًا فقط؛ بل الغلط العارض فيه انه من قبل انه ظن ان ما عرض ان وجد للشرير فهو شر مطلق وليس كذلك، وانما هو شر من جهة انه عرض له ان كان علمًا لشرير لا انه شر بذاته[١٩] وبما[٢٠] هو علم.

— ٢٥ —

[القول في حلّ التبكيتات الناشئة عن استعمال الالفاظ المطلقة أو النسبية]

قال: واذا وضع الشيء الصادق مبسوطًا، أي من حيث هو في مقولة واحدة من المقولات: اما جوهر، واما كم، واما كيف، واما اضافة، لم يعرض له ان يظن به انه قد لزم عنه نقيضه على ما يظن انه يلزم ذلك في بعض الأشياء. وأما الأشياء التي يظن انه يعرض عن وضعها نقيض ما وضع فهي الأشياء التي توجد مركّبة من مقولات شتى، وبالجملة من اجناس متباينة. لكن[١] في الحقيقة اذا اخذ الشيء من حيث هو مركّب مع جنس آخر، فلزم عنه نقيضه من حيث هو بسيط، فلم يلزم